

Distr.: General
30 January 2009
Arabic
Original: English

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/804) التي اقترحت فيها بعض الخطوات بخصوص الصومال لاتخاذها في المرحلة المقبلة، ومنها تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من عناصر الدعم، والمساعدة في بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون الصومالية المنشأة في إطار عملية سلام جيبوتي. وقد وافق مجلس الأمن على هذه المقترحات في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، وطلب موافاته في موعد أقصاه ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بآخر المعلومات الدقيقة عن المعدّات والخدمات المقدّمة للبعثة في إطار مجموعة الأمم المتحدة لعناصر دعم القدرات اللوجستية.

وتلبية لذلك الطلب، أوفدت الأمانة العامة بعثة متكاملة للتقييم التقني شارك في قيادتها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإدارة عمليات حفظ السلام وضمت فريقا من أخصائيي اللوجستيات التابعين لإدارة الدعم الميداني. وزارت هذه البعثة أديس أبابا ونيروبي في الفترة من ١٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وذلك لجمع المعلومات اللازمة وسؤال الأطراف الصومالية والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي وغير ذلك من الشركاء عن تفاصيل ما يلزم بعثة الاتحاد الأفريقي والأطراف الصومالية من دعم، إلى جانب الترتيبات التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ المقترحات الواردة في رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ومع أن بعثة التقييم التقني لم تتمكن من السفر إلى مقديشو بسبب الحالة الأمنية، فقد حصلت على معلومات قيّمة من قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي والأعضاء الصوماليين في اللجنة الأمنية المشتركة، الذين سافروا إلى نيروبي للاجتماع ببعثة التقييم التقني، ومن ممثلي الجهات المانحة التي تقدّم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي. وسأوافي المجلس باستنتاجات بعثة التقييم التقني وتوصياتها كاملة في تقريري الدوري المقبل عن الصومال.

030209 030209 09-22494 (A)

وبوجه عام، كشف التقييم الذي أجرته بعثة التقييم التقني أن مستوى الدعم الذي تتلقّاه بعثة الاتحاد الأفريقي منخفض للغاية وأن الكثير من عناصره لا يرقى إلى معايير الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعثة تعتمد بشدّة على التمويل المقدّم من الجهات المانحة في ظل ترتيبات معقّدة، مما يجعل جهود التخطيط التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي على قدر كبير من الهشاشة.

وما تحصل عليه بعثة الاتحاد الأفريقي من دعم لوجستي يوفَّر حاليا، في أغلبه، عن طريق عقد مبرم مع مقاول من القطاع الخاص لتقديم خدمات لوجستية متعددة الأغراض. وإن كانت ترتيبات الدعم القائمة بعيدة عن الكمال، فهي بمثابة شريان الحياة الوحيد للبعثة، ولذا يجب الإبقاء عليها في الأجل القصير. وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/846)، فإنه نظرا للفترة الزمنية التي يستغرقها وضع ترتيبات الدعم السليمة، لربما يتعين على المنظمة الاعتماد على الترتيبات اللوجستية القائمة ببعثة الاتحاد الأفريقي لضمان عدم انقطاع إمدادها بالدعم اللوجستي. وفي موازاة ذلك، ستتركز الجهود على التعجيل في إيجاد حلول أشمل لمسألة الدعم من أجل تلبية احتياجات البعثة عند انتشارها بكامل القوام المأذون به البالغ ٠٠٠ ٨ فرد. وستكون حلول الدعم الجديدة التي ستُتخذ بموجب القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون نطاق هذه الحلول قابلا للتوسيع بسرعة، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، لتلبية احتياجات عملية حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة إذا ما أذن مجلس الأمن بنشرها.

وتقوم إدارة الدعم الميداني حاليا بتحديد تدابير المسار السريع التي سيكون لها أثر على الميدان، قبل تقديم مجموعات دعم أشمل، وذلك في المجالات التالية: الإمداد؛ والهندسة؛ والدعم الطبي؛ ودعم النقل؛ والطيران؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما فيها الإعلام؛ والنقل السطحي؛ والإصلاح والصيانة.

وهناك مشكلة كبرى تتمثل في ضرورة تقديم هذا المستوى من الدعم بشكل مستوف لمعايير الرقابة التي تطبق عادة على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، المماثلة لهذه العملية في الحجم. ويستلزم مستوى الرقابة هذا وجودا دوليا حقيقيا للأمم المتحدة على الميدان في الصومال، وهو الأمر الذي حالت دون تحقيقه الحالة الأمنية الراهنة (المرحلة الخامسة). ولا بد من إيجاد حل للتناقض الملازم لهذا الوضع لكي نحقّق أهدافنا الرئيسية في إطار آليات الرقابة المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة عناصر الدعم اللوجستي ليست سوى جزء من المساعدات اللازمة لتمكين البعثة من الاستمرار ومن رفع قوام قواها ليبلغ القوام المأذون به البالغ ٨ ٠٠٠ فرد. وتُعرض في مرفق هذه الرسالة المجالات التي ستحصل بعثة الاتحاد الأفريقي فيها على دعم من مجموعة الأمم المتحدة لعناصر الدعم اللوجستي الممولة من الأنصبة المقررة، وكذلك الاحتياجات التي سيتعين تلبيتها من الصندوق الاستئماني المتوخّى إنشاؤه أو من الترتيبات الثنائية المبرمة مع الجهات المانحة.

ورهنا بموافقة الجمعية العامة على الميزانية في آذار/مارس، ستبدأ الأمم المتحدة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ تقديم الخدمات السريعة المردودية وعناصر الدعم اللوجستي من خلال الترتيبات القائمة. غير أن إدخال الترتيبات الجديدة حيز النفاذ سيستغرق بعض الوقت. ويجدر بنا التحلي بالواقعية لدى تحديد الفترة الزمنية اللازمة لجعل الوحدات الموجودة حاليا مستوفية لمعايير الأمم المتحدة، ولتقديم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي بأكملها. وفي غضون ذلك، سيظّل مستوى القدرة مرهونا بتقديم الدول الأعضاء مساعدات ثنائية مكثفة.

وأود أيضا أن أشير إلى طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء الإسهام في هذا المسعى من خلال الصندوق الاستئماني والترتيبات الثنائية، وكذلك من خلال المساهمة بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد على النحو المبين تفصيلا في الفقرتين ٨ و ١٤ من القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، فهذا الدعم سيكون حاسما لنجاح هذا المسعى. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

تفاصيل الدعم الذي سيُقدَّم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١ - وفقا لرسالة الأمين العام المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/804) وقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، بحثت بعثة التقييم التقني مسألة توفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عبر قناتين محتملتين هما: (أ) تقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي تموَّل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة وتشمل المعدات وخدمات دعم البعثات التي توفَّر عادة لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، مماثلة حجما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ (ب) تقديم دعم مالي من الدول الأعضاء عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المقرر، الأمر الذي سيتيح تمويل البعثة لتغطية المبالغ المردودة والمساعدة في نهاية المطاف على شراء ما يلزم من معدات للوحدات. وعلاوة على ذلك، حددت بعثة التقييم التقني عددا من الاحتياجات الماسة للقدرة العسكرية، التي لا يمكن تلبيتها في إطار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بل يلزم توفيرها عبر قيام الاتحاد الأفريقي بتكوين قوات، بدعم من الجهات المانحة التي تمتلك القدرات اللازمة لذلك.

٢ - وبُحثت مسألة تقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات الإمدادات العملية (الحصص الغذائية والوقود والإمدادات العامة)؛ والهندسة التي تشمل البناء وتوليد الطاقة وإمدادات المياه؛ والدعم الطبي؛ والطيران؛ والنقل الذي يشمل توفير الحماية أثناء التنقل (ناقلات الجند المدرعة)؛ ودعم التحرك الاستراتيجي؛ وإصلاح المعدات وصيانتها؛ والاتصالات الاستراتيجية والتكتيكية ودعم تكنولوجيا المعلومات. ويرد فيما يلي أهم استنتاجات بعثة التقييم التقني:

(أ) الإمدادات: تزوَّد بعثة الاتحاد الأفريقي بجميع ما يلزمها من وقود وزيوت ومواد تشحيم وحصص غذائية في إطار ترتيب ثنائي بموجب عقد مع شركة تجارية توفر خدمات لوجستية متعددة الأغراض. ويتولى مقاولون من الباطن في مقديشو توفير بعض هذه السلع، في حين يوفر مقاولون محليون من خارج الصومال بعضها الآخر الذي يتم إيصاله عبر جسر جوي استراتيجي من عنتيبي إلى مقديشو. ولا تحتفظ البعثة في مقديشو بمخزونات احتياطية ذات شأن. وتعاني الوحدات أيضا من نقص في مجال الإمدادات العامة. ويتعين على المدى القصير إنشاء مخزونات احتياطية في مقديشو لشد عضد القوة وتعزيز قدرها على البقاء. وفي الوقت المناسب، ستُبرم عقود لتزويد البعثة بوقود وحصص غذائية مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. أما الإمدادات العامة الأساسية، بما فيها لوازم الحماية الشخصية ومواد الدفاع، اللازمة لتلبية الاحتياجات الفورية للقوات والشرطة التابعة البعثة، فيمكن الحصول

عليها من مخزونات النشر الاستراتيجية التابعة للأمم المتحدة أو شراؤها بموجب عقود تبرمها الأمم المتحدة.

(ب) الهندسة: يجري حاليا توفير مجمل الدعم اللازم لنشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في إطار ترتيب ثنائي مع الشركة التجارية التي توفر الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض. والأوضاع العامة السائدة ميدانيا أدنى بكثير من معايير الأمم المتحدة، وخصوصا في مجالات أماكن الإقامة، والصرف الصحي، ومياه الشرب كمّاً ونوعاً. وتمسّ الحاجة إلى توفير المنشآت الرئيسية و/أو تحسين مستوى الموجود منها. وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوضع خطة لبناء مقر البعثة ومستشفى من المستوى الثاني. وفيما يتعلق بخدمات الدعم الأخرى، ليس هناك خيار فوري بديل من مواصلة الحصول على الدعم من الشركة التجارية التي توفر الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض من أجل تحسين أوضاع الصرف الصحي وتعزيز قدرة إنتاج الطاقة والمياه في المعسكرات الموجودة، بانتظار شراء بنى تحتية لمواقع جديدة وتطويرها لإعادة إسكان الوحدات الحالية وتوفير منشآت إضافية للوحدات المقرر نشرها. ومع تطور الدعم، سيلزم على الأمم المتحدة إبرام عقود لتوفير أماكن إقامة صلبة الجدران ولإدخال تحسينات ملموسة على البنى التحتية.

(ج) الدعم الطبي: يتمثل الدعم الطبي الحالي لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في مرفق طبي من المستوى الأول وبعض عناصر مستشفى من المستوى الثاني. وتتولى الشركة التجارية التي توفر الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض توفير خدمات الإجلاء الطبي/إجلاء المصابين خارج المنطقة، وذلك بموجب عقد معها، لكن هذه الخدمات متوفرة في ساعات النهار فقط لأن مطار مقديشو لا يملك القدرات اللازمة للعمل ليلا. لذا، يلزم اتخاذ إجراءات فورية لتزويد البعثة بخدمات طبية مستوفية لمعايير الأمم المتحدة وصولا حتى المستوى الثاني. ويمكن الحصول على ما يلزم من معدات وأدوية ومواد استهلاكية ولوازم مخبرية، بما في ذلك سيارات الإسعاف، من مخزونات النشر الاستراتيجية. لكن يلزم على الوحدات المشاركة في البعثة توفير الأطقم الطبية المؤهلة لتشغيل هذه المرافق.

(د) دعم النقل: تعوّل البعثة على دعم شركائها لنقل الشحنات ونشر أفراد الوحدات وتناوبهم، وتتوقع أن تستمر هذه الترتيبات أثناء عمليات النشر الحالية المقررة للكتائب الإضافية من أوغندا وبوروندي ونيجريا. ويلزم تعزيز إمكانات وقدرات الدعم الحالي للنقل الجوي والبحري لتوفير خدمات من أجل مناولة الشحن في المطارات والموانئ،

وكذلك توفير معدات لمناولة الشحن وخدمات للتخزين والنقل السطحي. وينبغي توفير هذه الخدمات في إطار مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة.

(هـ) الطيران: تضطلع الشركة التجارية التي توفر الخدمات اللوجستية المتعددة الأغراض بالعمليات الجوية الحالية، مستعينة بشركات طيران تجاري بموجب عقود مقاولة من الباطن. ولا تستوفي هذه العمليات معايير الطيران المعتمدة لدى الأمم المتحدة ولا المعايير الدولية لمنظمة الطيران المدني الدولي. ويتعين أن تقوم الأمم المتحدة على جناح السرعة بتوفير طائرة صغيرة، يكون مقرها بداية في نيروبي على الأرجح لكنها قادرة على الطيران إلى مقديشو، لتعزيز قدرة البعثة على القيام بعمليات الإجلاء الطبي. ويمكن أيضا أن تُستخدم هذه الطائرة لدعم الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومطار مقديشو كبير ويمتلك قدرات ضخمة تتيح له استيعاب توسيع العمليات. لكن لا بد من القيام على الفور بتطوير المعدات والبنى التحتية فيه لتيسير أداء العمليات بشكل أكثر أمنا، ولا بد خصوصا من تزويده بإمكانيات تتيح له العمل ليلا، وبنظام لتزويد الطائرات بالوقود، وبوسائل تسمح له بتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ، وبالقدرات الكفيلة بمكافحة الحرائق ومواجهة حالات الهبوط الاضطراري والإنقاذ. وينبغي توفير هذه الخدمات في إطار مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة.

(و) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: لدى بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا قدرة اتصالات تكتيكية محدودة تستخدم أجهزة لاسلكية تقليدية ذات تردد عال جدا وتردد عال. وهناك حاجة ماسة وفورية لتزويد البعثة بقدرة استراتيجية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. والخيار متاح لتلبية جميع الاحتياجات في هذا الصدد من مخزونات النشر الاستراتيجية. ويمكن تركيب المعدات وتدريب الوحدات على استخدامها وتوفير الدعم التقني لها بموجب عقود محلية.

(ز) الإعلام: لا تمتلك بعثة الاتحاد الأفريقي إمكانيات للبث الإذاعي على الموجات ذات التردد العالي، الذي يشكل عنصرا أساسيا وشرطا مسبقا لخطة العمليات الإعلامية المقترحة للبعثة. ولكي تلبى بشكل مؤقت هذه الحاجة الملحة، ستنقل معدات للبث هي عبارة عن نظام اتصال متنقل قابل للنشر من المخزونات الحالية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريནديزي إلى عنتيبي حيث ستهيأ لإرسالها مقدّما إلى مقديشو. وينبغي إبرام عقد مع شركة استشارية لتوفير موظفي الإذاعة الذي سيدعمون الموظفين التابعين للبلدان المساهمة بقوات في البعثة.

(ح) النقل السطحي: تمتلك حاليا كتائب المشاة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي عددا محدودا من ناقلات الجند المدرعة، ويلزم تطويرها على نحو عاجل بحيث تستوفي معايير الأمم المتحدة بغرض زيادة أمنها وفعالية عملياتها وقدرتها على نقل المصابين بحماية مركبات مدرعة. ويعالَج بعض جوانب النقص في المعدات في إطار اتفاقات ثنائية، وستوفَّر ناقلات جند مدرعة إضافية في إطار مجموعة عناصر الدعم التي تتلقاها البعثة. كما أنّ هناك حاجة ملحة لتوفير مركبات عسكرية تستخدمها القوة وذلك في مجالات دعم المطارات ومعدات الهندسة ومعدات مناولة المواد. ويمكن للوحدات ولجهات محلية تشغيل هذه المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي سيقتضيها تحسين المرافق الحالية وتهيئة المواقع لنشر الوحدات الإضافية المقرر.

(ط) الإصلاح والصيانة: إن البلدان المساهمة بقوات في البعثة المنشورة تتولى، بموجب مذكرات التفاهم الحالية المبرمة مع الاتحاد الأفريقي، مسؤولية صيانة جميع المعدات الرئيسية على مستوى من الأداء يحدده الطرفان ويتفقان عليه. غير أنّ هناك حاجة لتعزيز العمليات وخدمات الصيانة لدعم الصيانة والعمليات على نطاق أوسع داخل البعثة، وذلك لمعدات الوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة على سواء، إلى جانب توفير التدريب الأساسي على صيانة مختلف أنواع مركبات النقل. وسيتم على المديين المتوسط والبعيد إعداد خطط تكفل فعالية أداء مركبات النقل التابعة للبعثة. وستوفَّر هذه الخدمات في إطار مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي تقدمها الأمم المتحدة.

٣ - وتعتزم إدارة الدعم الميداني، دعما منها لتخطيط مجموعة عناصر الدعم اللوجستي ولتسليمها، ووفقا للتوجيهات التي أصدرها مجلس الأمن في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، إنشاء مقر دعم ميداني متفرغ ومستقل. وينبغي أن يكون هذا المقر في نيروبي (مع خيار توفير جوانب دعم إضافية في خدمات الدعم المشتركة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). وستنشئ، ما أن تسمح الأوضاع الأمنية بذلك، وحدة متقدمة في مقديشو لتأدية دور صلة الوصل مع مقر البعثة وكفالة تقديم الدعم بما فيه الدعم الذي يوفره مقاولون من القطاع الخاص. كما ستكون لديها وحدة في أديس أبابا للتنسيق على الصعيد الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي والحلول محل العنصر المعني بالتخطيط اللوجستي الذي يوفره حاليا المخططون التابعون للأمم المتحدة في الوحدة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والإدارة لدى الاتحاد الأفريقي. وسيمضي سائر المخططين المختصين (في الشؤون العسكرية والإنسانية والطبية والمتعلقة بالشرطة، وخصوصا في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشؤون أخرى) في مساعدة الوحدة الاستراتيجية المذكورة، على النحو المطلوب في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وإن إنشاء مقر مستقل لدعم البعثة تابع لإدارة الدعم الميداني سيكفل المساءلة بشكل واضح عن نقل الدعم إلى جميع العملاء. كما سييسر التخطيط لعملية كاملة

لحفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة والانتقال إليها، إن طلب مجلس الأمن ذلك في الوقت المناسب.

٤ - وسيُستخدم الصندوق الاستئماني المقترح إنشاؤه لتغطية التكاليف التي تدفعها البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة لتوفير الوحدات المقرر نشرها. ويمكن لهذه التكاليف أن تشمل توفير معدات الوحدات، مثل البزات العسكرية والمركبات الخفيفة وناقلات الجند المدرعة والخيم، ودفع الأجور والعلاوات للأفراد المنشورين.

٥ - وسيكون لدى البعثة أيضا، إضافة إلى مجموعة عناصر الدعم اللوجستي والأموال المقدمة إليها عن طريق الصندوق الاستئماني، عدد من الاحتياجات لوحداتها العسكرية لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها الجديدة المطلوب تنفيذها بموجب اتفاق جيبوتي للسلام، ولحماية قواتها وتوفير مزيد من الأمن للعمليات الجوية والبحرية. ويلزم أن تلبى هذه الاحتياجات إما البلدان المساهمة بقوات في الاتحاد الأفريقي أو عبر الدعم الثنائي. وفيما يلي الاحتياجات الحيوية التي حددتها بعثة التقييم التقني:

(أ) الهندسة القتالية: بسبب التهديد الشديد الذي تمثله النيران غير المباشرة، لا بد من أن تمتلك بعثة الاتحاد الأفريقي القدرة على تحسين تدابير حماية قواتها عبر الملاجئ المحصنة وإقامة نقاط لتفتيش المركبات وتعزيز المواقع الرئيسية. ويمكن اللجوء إلى حلول تقضي باستئجار المعدات لدعم مهام بناء المواقع الدفاعية وأعمال البناء الأخرى التي تشمل بناء الملاجئ المحصنة والبوابات والأسوار، وتحسين المرافق والبنى التحتية. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات في الاتحاد الأفريقي توفير وحدة الهندسة القتالية بأكملها؛ لكن إذا ما تبين أن هذه الوحدة غير كافية، أمكن توفير دعم إضافي عبر التعاقد مع جهات تجارية.

(ب) القدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتخلص من الذخائر المتفجرة: تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي مخاطر كبيرة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بجميع أشكالها، ولا سيما المتفجرات والألغام التي يتم التحكم بها عن بعد والانتحاريون. وتبين لبعثة التقييم التقني أن المشكلة لا تحل عن طريق الأجهزة المتطورة تكنولوجيا المضادة للأجهزة المتفجرة المرتجلة إذ يمكن إلحاق الضرر بها أو تعطيلها بسرعة. ويتمثل أفضل الحلول من الناحية العملية في تدريب البعثة على الوسائل والأساليب التكتيكية لتسيير الدوريات؛ ويمكن للدول الأعضاء المتمرسة في هذا المجال توفير هذا التدريب للبعثة. كما ستقتضي الحاجة وجود فريق متمرس في كيفية التخلص من الذخائر المتفجرة. وهنا أيضا، من الأفضل أن تتولى دولة من الدول الأعضاء توفيرها ثنائيا إلى بلد من بلدان الاتحاد الأفريقي المساهمة بقوات.

(ج) القدرة البحرية الساحلية: إن مهمة حماية خطوط الإمداد الجوية والبحرية ستزداد أهمية بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي بفعل نشر كتائب إضافية وبغية دعم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المنشودة. وتبين لبعثة التقييم التقني أن الاضطلاع بهذه المهمة يقتضي، كحد أدنى، ست سفن قادرة على الإبحار بسرعة ٢٥ عقدة؛ وتنفيذ عمليات في بحر هائج وفي أحوال جوية رديئة (ما عدا العواصف). وتوفير سفن مسلحة غير متطورة تكنولوجيا إنما مزودة بمقصورة للاتصالات يفي بالغرض؛ ويمكن لأفراد القوات الموجودين حاليا تشغيل هذا النوع من السفن، بتوفير الحد الأدنى من التدريب لهم، لكنه سيلزم الحصول على دعم من ضابط بحري متخصص يمكن انتدابه للعمل في البعثة كضابط ارتباط. أما بالنسبة للسفينة الإضافية التي تبقى على مقربة من الساحل، فيمكن لمقاول تولي أعمال صيانتها والتدريب على استخدامها، إذا ما تعذر على أحد البلدان المساهمة بقوات توليها.

(د) القدرة البحرية البعيدة عن الساحل (القوة الضاربة البحرية): إن نقل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وإلى أي عملية حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة يقتضي استخداما مكثفا للشحن التجاري إلى مقديشو ومنها، وربما، في الوقت المناسب، وإلى الموانئ الصومالية الأخرى. ولكفالة سلامة مرور هذه الشحنات، تحتاج الأمم المتحدة إلى حراسة بحرية مضمونة. وأمثل الطرق لتوفير ذلك هو تخصيص قوة بحرية يوفرها أحد البلدان المساهمة بقوات أو عن طريق ترتيب رسمي يُبرم مع إحدى القوات البحرية المرابطة حاليا في المنطقة. وما لم يتوافر الدعم البحري الكافي، سيستحيل نقل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة.

المسائل القانونية والتعاقدية

٦ - سيحدَّد برنامج الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ويوفَّر عبر طائفة من الصكوك التعاقدية. ويلزم إبرام اتفاقات مع الحكومة المضيفة من أجل السماح للأمم المتحدة ومقاوليها بالعمل في كل من البلدان المعنية. والمطلوب توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/بعثة التحاد الأفريقي في الصومال تبين مسؤوليات كل طرف وواجباته. أما على الصعيد التجاري، فستلتمس الأمم المتحدة سلطة القيام، بشكل أولي، باستيعاب الترتيبات الحالية لدعم القوات التابعة للبعثة الذي تقدمه الجهات المانحة، وإضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المتعلقة ببناء مقر البعثة والمستشفى، وسيلزم في أقرب فرصة تقديم مجموعة من خدمات الدعم الإضافية. ومع تقدم الأمم المتحدة في عملية تحليلها لأوضاع الوحدات وحالة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المستقبل، من المتوقع تبيان الخدمات الأخرى. وبموازاة ذلك، فإن الأعمال اللازمة لتلبية

مقتضيات استيفاء خدمات الدعم لمعايير الأمم المتحدة على المدى الطويل سيحدَّد حجمها وتُطرح للمناقصة في السوق. وبفعل الحالة السائدة في مقديشو التي تحول دون مشاركة موظفي الأمم المتحدة في الأنشطة الميدانية اليومية، يجب الإقرار بأن المرونة لازمة في مجالات خدمات الشراء والإدارة والتحقق التي يوفرها المتعاقدون.

ترتيبات التمويل

٧ - سيقدم إلى الجمعية العامة، بموافقتها، مقترح للحصول على موارد مالية أولية لتغطية تكاليف مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن. وسيغطي الدعم اللوجستي العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة. وفي هذا الصدد، سيشكل الدعم اللوجستي من أجل نشر البعثة وتغطية نفقاتها بشكل كامل مهمة ضخمة. وسيكون مستوى التكاليف العامة وملاك الموظفين في البعثة مماثلا لمستواها في أي بعثة مثيلة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إنما ما يميزها هو أن أنها ستمول بصفة منفصلة من أموال الأمم المتحدة (للدعم اللوجستي) وعبر صندوق استئماني ممول من التبرعات وتديره الأمم المتحدة (لموظفي البعثة ومعدات الوحدات).

٨ - وستُستخدم أموال من الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات المعيشية لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي المنشورة. وسيشمل ذلك دفع تكاليف الحصص الغذائية والوقود وأعمال الهندسة الإضافية وتحسين الدعم في مجال الطيران والاتصالات والرعاية الطبية. كما ستستخدم الأموال المخصصة لدفع تكاليف النشر الاستراتيجي للقوات الجديدة، ولتناوب القوات الموجودة حاليا، ولنقل المعدات واللوازم، وللموظفين الإضافيين اللازمين لإدارة عملية نقل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي.

٩ - وما زالت تكاليف مجموعة عناصر الدعم اللوجستي مرهونة بالأعمال الجارية حاليا للعثور على موردين وعلى حلول لتقديم الدعم. غير أنه يمكن لهذه المجموعة أن تقتضي مخصصات كبيرة من الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة إضافة إلى الصندوق الاستئماني من أجل تغطية تكاليف إنشاء البعثة وتكاليف عام من عملياتها كاملة وذلك استنادا إلى بعثة مشابهة من بعثات إدارة عمليات حفظ السلام.

١٠ - وسيستخدم الصندوق الاستئماني المقترح إنشاؤه لتغطية التكاليف التي تدفعها البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة لتوفير الوحدات المقرر نشرها. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف توفير معدات الوحدات مثل البزات العسكرية والمركبات الخفيفة وناقلات الجند المدرعة والخيم ودفع الأجور والعلاوات للأفراد المنشورين.

الحدود الزمنية لنقل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي

١١ - ستشرع الأمم المتحدة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، رهنا بإقرار الجمعية العامة الميزانيةَ في آذار/مارس، في تقديم خدمات سريعة المردود وعناصر من الدعم اللوجستي وذلك بموجب الترتيبات الحالية. غير أن إدخال الترتيبات الجديدة حيز النفاذ سيستغرق بعض الوقت. ويجدر بنا التحلي بالواقعية لدى تحديد الفترة الزمنية اللازمة لجعل الوحدات الموجودة حاليا مستوفية لمعايير الأمم المتحدة، ولتوريد مجموعة عناصر الدعم اللوجستي بأكملها. وفي غضون ذلك، سيظل مستوى القدرة مرهونا بتقديم الدول الأعضاء مساعدات ثنائية مكثفة.
